خلال جلسة البرلمان المنعقدة أمس:

التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق ذوي الأعاقة

الاستماع إلى تقرير عن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة لسنة 2007م

صنعاء /سبأ:

صدق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ حمير عبدالله حسين الأحمر نائب رئيس المجلس على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الاختياري الملحق بها .

وذلك بعد مناقشتها بناء على تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان والتزام الجانب الحكومي المختص بتوصيات المجلس، و التى أكد من خلالها المجلس على أن تعمل الحكومة على استكمال اجراءات التصديق والانضمام إلى هذه الاتفاقية والبرتوكول الملحق بها وكذا اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من الإجراءات الواجبة لإعمال الاتفاقية والبرتوكول وفقاً لنص المادة (4) من الاتفاقية وغيرها من المواد ذات الصلة .

إرجاء تقرير جهاز الرقابة والمحاسبة بشأن الحسابات الختامية للموازنة إلى جلسة قادمة

ويقصد من هذه الاتفاقية تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة.

ويشمل مصطلح (ذوي الإعاقة) كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية قد تمنعهم عند التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين .

من جهة أخرى استمع المجلس الى تقرير مقدم من نعمان طاهر الصهيبي وزير المالية عن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة وموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) للسنة المالية 2007م.

عبر فيه عن تقدير الحكومة لتفهم المجلس للظروف والمستجدات المحلية التى تواجهها البلاد والتي في معظمها انعكاس لتأثرها بما يدور في المحيط الإقليمي وعلى الساحة الدولية .. مشيرا الى أنها شكلت عوائق وصعوبات وتحديات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت بشكل مباشر وحاد على حياة المواطن وضاعفت من معاناته .. منوها بأنه أمكن مواجهتها والتخفيف من وطأتها وحدتها بحنكة القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبدعم من مجلس النواب الموقر .

وأكد وزير المالية للمجلس استمرارية الحكومة بالوفاء بالتزاماتها الدستورية خاصة في مجال اعداد الموازنات العامة وحساباتها الختامية سنويا وعرضها على مجلس النواب في اطار الموعد الدستوري .. موضحا انه تم اعداد الحسابات الختامية للموآزنات العامة لعام 2007م وسلمت لمجلس النواب في حينه عملا بأحكام المادتين (90) و(91) من الدستور بشأن وجوب

عرض الحساب الختامي لموازنة الدولة على مجلس النواب في مدة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

وأشار إلى بعض الظروف والمستجدات التي رافقت تنفيذ هذه الموازنات، وكذا بعض الملامح والمؤشرات التي أسفرت عنها تنفيذ الموازنة العامة للدولة لعام 2007م.وأوجز ذلك فيما يلي :

أولا : الظروف والمستجدات منها :-

1- تحملت الموازنة العامة للدولة بالأعباء الناتجة عن عودة ظروف الفتنة في صعدة، وكذا مستحقات العائدين والمنقطعين.

2- تنفيذ وتشغيل بعض مشاريع البنى الأساسية في مجال الطاقة والكهرباء والمياه .

3- إطلاق المرحلة الثانية من استراتيجية المرتبات والأجور.

4- الزيادة الكبيرة في حجم دعم المشتقات النفطية بالموازنة حيث تم تخصيص حوالي 26 في المائة من حجم الاعتماد الإضافي بالموازنة لعام 2007م لدعم هذه المشتقات، إضافة إلى مخصصاتها الأساسية في الموازنة المعتمدة.

5- الارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجة استخدامها كوقود حيوي في بعض الدول.

مفيداً أنه أمكن مواجهة هذه الظروف والمستجدات وغيرها من خلال التعاون والتنسيق بين الحكومة ومجلس النواب.

ثانيا : الملامح والمؤشرات، ومنها :-

1 - أعدت الحسابات الختامية لعام 2007م للموازنة العامة للدولة والوحدات والصناديق الخاصة التي تطبق النظام المحاسبي الحكومي على أساس التبويب الاقتصادي الجديد الذي صدرت به الموآزنة العامة للدولة للعام المذكور، وفقا لإحصاءات مالية الحكومة GFS 2001 وبحسب البرنامج الزمني المتدرج للإصلاحات المتعلقة بالموازنة الوارد في استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة والذي يهدف إلى تحقيق المزيد من الشفافية والوضوح وتحقيق رقابة داخلية فاعلة وفقا للمعايير الدولية، كما يأتي ذلك ضمن إطار تنفيذ توصيات مجلس النواب.

2 - تم ولأول مرة تضمين الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام 2007م للسلطة المركزية والسلطة المحلية بالحسابات الجارية لعام 2007م والذي يأتي تلبية لمتطلبات مبدأ الشمولية والشفافية في الموازنة وتنفيذا لتوصيات مجلسي النواب والشورى وملاحظات صندوق النقد والبنك الدوليين.

3- تعزيز عملية التعاون والتنسيق بين وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خاصة في مجال إعداد وتقديم الحسابات الختامية للموازنات العامة في مواعيدها القانونية من خلال اتباع آلية جديدة في هذا الجانب.

وأوضح الوزير أن الموازنة العامة للدولة لعام 2007م أسفرت عن المؤشرات التالية :-

- صافي زيادة في الموارد الفعلية مقارنة بالتقديرات بمبلغ 26 مليار ريال، وبنسبة 9 ر 1 في المائة.

- صافي وفر في الاستخدامات الفعلية مقارنة بالتقديرات بعد التعديل بمبلغ 146 مليار ريال وبنسبة 8 ر 7 في المائة.

- نقص في العجز الفعلي عن العجز المقدر بعد التعديل بمبلغ 172 مليار ريال وبنسبة 37 في المائة.

ولفت إلى أن العجز الفعلي بلغ 294 مليار ريال، وبنسبة 8 ر 16 في المائة من إجمالي الاستخدامات الفعلية في حين كان مقدرا أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز بعد التعديل بمبلغ 467 ملياراً وبنسبة 6 ر 24 في المائة من إجمالي تقديرات الاستخدامات بعد التعديل، ويعكس ذلك مقدار التحسن في تنفيذ الموازنة.

ونوه أنه كان بالإمكان احتواء عجز الموازنة في حدود 16 مليار ريال فقط وبنسبة 8 ر0 في المائة بدون أعباء الاعتماد الإضافي بمبلغ 278 مليار ريال والذي كان يمثل التزامات حقيقية وفعلية يلزم مواجهتها ، مبينا أنه تم تمويل العجز الفعلي من مصادر حقيقية غير تضخمية من خلال الزيادة في الموارد وتحسين الأداء والترشيد الحقيقي للاستخدامات.

هذا وقد أقر المجلس إحالة التقرير إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس.

من جهة أخرى أرجأ المجلس استماعه إلى تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة وموازنات وحدات القطاع الاقتصادي " العام والمختلط " للسنة المالية 2007م وذلك إلى جلسته القادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل أعماله صباح اليوم الاحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق على حمد، ووزير حقوق الإنسان هدى ألبان، ووزير المالية نعمان الصهيبي، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عبدالله السنفي، ووكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة منصور البطاني، ورئيس اتحاد المعاقين عثمان الصلوي، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

بمناسبة العيد الـ (45) لثورة (14) أكتوبر المجيدة

لحج تشهد مهرجاناً خطابياً وكرنفالياً الحاشداً

لحج / عادل قائد :
تصوير/ البيسة

النقيب : انتصار الثورة اليمنية بمختلف مراحلها له مدلولاته في تلاحم كل أبناء الوطن شمالاً وجنوباً

فعاليات المجتمع المدني : الوقوف بحزم ضد كل من يحاول المساس بالثوابت الوطنية

احتفلت محافظة لحج أمس بالعيد الـ (45) لثورة (14) أكتوبر بإقامة مهرجان خطابي وعرض كرنفالي في ساحة الاحتفالات بالمكتب التنفيذي في الحوطة, شاركت فيه القطاعات النسائية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني وقيادات الأحزاب والشخصيات الاجتماعية والوطنية والفرق الشعبية للرقص والفنون من مديريات يافع وردفان والمسيمير والقبيطة وطور الباحة والفرقة النحاسية التابعة للقوات المسلحة.

وفي المهرجان الكبير ألقى الأخ / محسن النقيب محافظ محافظة لحج كلمة نقل في مستهلها إلى الحضور تحيات فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح – حفظه الله وتهانيه بهذه المناسبة الوطنية المجيدة.

وأوضح أن هذه المناسبة الغالية تأتي وبلادنا تشهد العديد من الإنجازات في المجالات المختلفة التي تمس حياة المواطنين مؤكداً مضاعفة الجهود من قبل السلطة المحلية لتحسين مستوى الأداء, لما له من مردود إيجابي في عملية التنمية.

وأشار الأخ المحافظ إلى أن انتصار الثورة اليمنية بمختلف مراحلها .. سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر .. له مدلولاته الصادقة في تلاحم كل أبناء الوطن شمالاً وجنوباً, وفي مقدمة أولئك الشهداء الذين سقطوا في ميادين القتال فداءً للوطن.

وجدد الأخ النقيب باسم أبناء المحافظة العهد والولاء في مواصلة الدفاع عن الثورة والوحدة والوطن حتى تتحقق كامل أهداف الثورة اليمنية وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. لافتاً إلى أن المحافظة شهدت تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية الصحية التي ساعدت على توفير فرص عمل جديدة للشباب.

ودعا النقيب كافة أبناء المحافظة إلى رص الصفوف, والمشاركة الفاعلة في العملية التنموية الجارية في المحافظة, والحفاظ على السكينة العامة.

وفي الحفل الحاشد الذي بدأ منذ الصباح الباكر وحضره الإخوة علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي, وحمد الحوثني نائب قنصل عمان, وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية, والوكلاء, والوكلاء المساعدون, ومديرو العموم, والمسؤولون (مدنيين وعسكريين) ألقيت كلمات صادقة من مناضلي الثورة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب, والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعية وقطاع المرأة عبرت عن عظمة المناسبة. مؤكدين الحرص على مواصلة السير على طريق شهداء ومناضلي الثورة اليمنية, والوقوف بحزم ضد كل من يحاول المساس بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها الوحدة اليمنية. مشيرين إلى أن الوحدة اليمنية أكسبت الوطن حصانة قوية ضد أعدائه الحالمين بالعودة إلى عهود التشطير والإمامة.

هذا وقد شهد المهرجان أيضاً إلقاء القصائد الشعرية التي عبرت عن أهمية الثورة اليمنية, والمنجزات التي تحققت في ظل قيادة ابن اليمن البار فخامة الأخ / علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية, والتأكيد على تجسيد السلوك الديمقراطي وحماية السلم الاجتماعي.

العاشر من نوفمبر القادم موعد بدء ندوة الدراسات العليا في جامعة عدن

عدن / عبدربه محسن عبدربه :

ترأس الدكتور / عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن صباح أمس في ديوان رئاسة الجامعة اجتماع اللجنة التحضيرية للندوة العلمية «الدراسات العليا في جامعة عدن .. رؤية للمستقبل» والمزمع عقدها في الفترة من 10 – 12 نوفمبر القادم في رحاب الجامعة تحت شعار «من أجل تهيئة المتطلبات الضرورية لتجويد الخدمات التعليمية والبحثية في الدراسات العليا بجامعة عدن».

وفي الاجتماع شدد الدكتور بن حبتور على ضرورة أن تكون هذه الندوة تظاهرة علمية تساهم فيها الأقسام العلمية في الكليات باعتبارها نواة العمل الأكاديمي البحثي وأن تثرى الحياة الأكاديمية في الجامعة, مشيداً بالجهد المبذول من قبل اللجنة العلمية للندوة في التحضيرات وإقرار البحوث المقدمة لها, مبدياً استعداد رئاسة الجامعة لتقديم كل الدعم الممكن لإنجاحها, ولتكون واحدة من جملة الأنشطة التي تمثل إضافة نوعية لنشاط الجامعة العلمي والبحثي, منوهاً إلى جملة الفعاليات العلمية التي تحضر لها جامعة عدن خلال العام الجاري ومنها ندوة الدراسات العليا, والاحتفال بجائزة جامعة عدن للبحث العلمي, والاحتفال بمئوية الشيخ العلامة / محمد سالم البيحاني, والتي تؤكد جميعها السمة التي تسعى قيادة الجامعة لإضفائها على جامعة عدن, وهي تغليب نشاط الجامعة العلمي والبحثي وجعله سمة مميزة للجامعة.

من جهته استعرض الدكتور أحمد علي الهمداني نائب رئيس الجامعة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا رئيس اللجنة العلمية للندوة الخطوات التحضيرية والإجراءات التي تم إنجازها, مشيراً إلى المشاركة الواسعة لأساتذة الجامعة في أعمال هذه الندوة والتحضير لها عبر الأقسام العلمية في الكليات التي تمتلك برامج للدراسات العليا حيث تم عقد ورش عمل في فترات سابقة وتقديم ورقة عمل بحثية للندوة .. مشيراً إلى أن اللجنة العلمية قامت بريازة (28) بحثاً علمياً هي مجموع ما سيقدم في الندوة, وسيتم الانتهاء من طباعتها قريباً في شكل كتاب في دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

وتهدف الندوة المزمع عقدها في الفترة من 10 – 12 نوفمبر القادم إلى دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه الدراسات العليا في جامعة عدن والتوسع في أقسام الدراسات العليا وتنويعها بما يستجيب لمتطلبات التنمية, وإبراز الصورة التي عليها الدراسات العليا في جامعة عدن من خلال البرامج الحالية سلباً وإيجاباً, فضلاً عن تقويم مدخلات الدراسات العليا ومدى ملاءمتها في تحسين جودة المخرجات وتحقيق رسالة الجامعة.

وستعقد الندوة برعاية كريمة من دولة رئيس الوزراء / علي محمد مجور وبمشاركة رؤساء الجامعات اليمنية والأساتذة والأكاديميين المهتمين.